

تحليل إحصائي للأداء الاقتصادي لحكومة الشهيد رئيسي

أظهرت إحصاءات الحكومة الإيرانية في أهم خمسة مؤشرات اقتصادية انخفاض تكلفة الإنتاج في البلاد بنسبة ٥٠٪.

واستشهد رئيس الحكومة الثالثة عشرة آية الله السيد إبراهيم رئيسي، ظهر الأحد ١٩ مايو الجاري، في حادث تحطم مروحية كانت تقله عند عودته من افتتاح سد "قیز قلعة سي" في محافظة آذربايجان الشرقية مع عدد من مرافقيه.

وفي هذا الصدد، أظهر التحليل الإحصائي للأداء الاقتصادي لحكومة الشهيد السيد رئيسي (٢٣ أغسطس من عام ٢٠٢١) وحتى آخر إحصاءات منشورة، السيطرة على خمسة مؤشرات اقتصادية كلية مهمة في هذه الفترة الزمنية.

وتولت هذه الحكومة السلطة في صيف عام ٢٠٢١، وأجرت عدة إصلاحات في متغيرات البطالة والسيولة وغيرها.

● معدل البطالة

وأعلن مركز الإحصاء الإيراني، إن "معدل البطالة" في بداية تولى آية الله السيد إبراهيم رئيسي زمام السلطة كان يساوي ٩/٦٪؛ لكنه انخفض وفقاً للإحصاءات بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى ٨/٦٪ في الشتاء الماضي (بين عام ٢٠٢٣ و٢٠٢٤).

ويسلط المؤشر الثاني المهم الضوء على حالة تقلبات الأسعار في إيران خلال عهد الشهيد رئيسي. معدل التضخم الاستهلاكي هو الزيادة في أسعار السلع والخدمات في السوق الاستهلاكية.

وبحسب إحصائيات مركز الإحصاء، بلغ معدل التضخم السنوي للمستهلك في شهر شهريور الإيراني لعام ١٤٠٠ (٢٣ أغسطس حتى ٢٢ سبتمبر من عام ٢٠٢١) ما يعادل ٤٥/٨٪، والذي انخفض بمقدار ٧ نقاط مئوية إلى ٤٥/٨٪ في أبريل من هذا العام، وكان هذا التراجع بمثابة انخفاض قياسي في تكلفة الإنتاج.

● تضخم المنتجين

يعني معدل "تضخم المنتجين" التغيرات التي تطرأ على تكاليف إنتاج السلع والخدمات في أي فترة من الفترات. وفي هذا الصدد، تشير بيانات البنك المركزي لهذا المؤشر إلى أن التضخم السنوي للمنتجين في سبتمبر ٢٠٢١ بلغ ٨٢/٦٪، والذي انخفض بمقدار ٥١/٤ نقطة مئوية في أبريل من هذا العام الذي بلغ ٣١/٢٪. ويرى البعض أن هذا التراجع يمكن أن يكون أحد أسباب الانخفاض الواسع في الأسعار في قطاع الاستهلاك.

● النفط والسيولة

يعتبر "نمو القطاع النفطي في الاقتصاد" أحد أهم المتغيرات الاقتصادية في أي بلد. ويعود سبب أهمية هذا المتغير إلى اعتماد الاقتصاد الإيراني على النفط، فكلما زاد النمو في هذا القطاع كلما زاد استخراج وتصدير الذهب الأسود في الاقتصاد الإيراني.

وبحسب الإحصائيات، فإن نمو هذا القطاع في صيف عام ٢٠٢١ (بداية الحكومة الثالثة عشرة) بلغ ١٠/١٪، كما أن زيادة الصادرات النفطية خلال هذه الفترة أوصل تلك النسبة إلى عتبة ٢١/٨٪ في خريف ٢٠٢٤. وبعبارة أخرى، ارتفع نمو هذا القطاع بنسبة ١١/٧٪.

ومن بين العوامل الأخرى التي تؤثر على التضخم الاستهلاكي هو السيولة، والتي اتخذت أيضاً مساراً هبوطياً خلال حقبة الرئيس الشهيد.

وفي هذا الصدد، وبحسب إحصائيات البنك المركزي، بلغ نمو السيولة في سبتمبر ٢٠٢١ ما نسبته ٤٠/٥٪. ووفقاً لأحدث معلومات موقع "أكو إيران"، وصل هذا المؤشر إلى ٢٤/١٪ في أبريل ٢٠٢٤، ما يعني أنه انخفض بنسبة ١٦/٤٪.

وبحسب العديد من الخبراء، فإن هذا الانخفاض يمكن أن يكون مقدمة لتراجع معدلات التضخم في إيران.

